

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٢١١ لسنة ٢٠٠٠

في شأن سرية المعلومات الخاصة بالمنتجات الكيميائية

الزراعية والصيدلانية

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببرامات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية والقرارات الصادرة تنفيذاً له :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٥ بالموافقة على انتضمام جمهورية مصر العربية لمنظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التي تضمنتها الوثيقة الختامية المتضمنة لنتائج جولة أورجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف وجدول تعهدات جمهورية مصر العربية في مجال تجارة السلع والخدمات والموقع فيمراكش بالملكة المغربية بتاريخ ١٩٩٤/٤/١٥ :

وعلى اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية التي تضمنتها الوثيقة الختامية بجولة أورجواي المشار إليها :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٧ لسنة ٢٠٠٠ في شأن حق التسويق الاستئنافي؛ وبناء على ما عرضه وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية :

قرر :

(المادة الأولى)

تسري أحكام هذا القرار على البيانات والمعلومات السرية التي كانت ثمرة جهود كبيرة والتي تقدم إلى الوزارة المعنية بناء على طلبها للسماح بتسويق المنتجات الكيميائية الصيدلانية أو الكيميائية الزراعية التي تستخدمن كبيانات كيميائية جديدة متى كانت هذه البيانات والمعلومات لازمة للحصول على التصريح بالتسويق .

(المادة الثانية)

تلتزم الوزارة المعنية بحماية البيانات والمعلومات المشار إليها في المادة الأولى من أي استخدام تجاري غير منصف ، ويعدم الإقصاص عنها مالم يكن ذلك ضروريًا لحماية الجمهور أو مصحوًّا بتدابير مناسبة لضمان حمايتها من الاستخدام التجاري غير المنصف .
وتسرى أحكام الفقرة السابقة بدءً من تاريخ تقديم البيانات والمعلومات المشار إليها إلى الوزارة المعنية حتى زوال صفة السرية عنها .

(المادة الثالثة)

يقصد بالوزارة المعنية في تطبيق أحكام هذا القرار وزارة الصحة بالنسبة للمستحضرات الكيميائية الصيدلانية ووزارة الزراعة بالنسبة للكيميائية الزراعية .

(المادة الرابعة)

لاتسرى أحكام هذا القرار على المواد والمنتجات التي انتهت فترة حمايتها قانونيًّا في ذلك المورد والمنتجات المدرجة في دساتير الأدوية المحلية أو الأجنبية .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لغاريقنة نشره .
صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٩ شعبان سنة ١٤٢١ هـ
(الموافق ٢٥ نوفمبر سنة ٢٠٠٠ م) .

رئيس مجلس الوزراء
دكتور / حافظ عبيد